

Distr.: General
21 December 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البندان ٢٠ (د) و ١٢٤ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال
البشرية الحالية والمقبلة
التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية
والاتحاد البرلماني الدولي

مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين
العام من البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

تشرف البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة بأن تحيل طيه، باسم بنغلاديش
بصفتها رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد البرلماني الدولي، نص الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء
في باريس، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في الاجتماع البرلماني الذي اشترك في
تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الفرنسي. بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر
الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (انظر المرفق). وتطلب البعثة
الدائمة تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البندين ٢٠ (د) و ١٢٤ من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق

311215 291215 15-22711 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

الوثيقة الختامية

١ - نحن، البرلمانيين من جميع أنحاء العالم، وقد اجتمعنا في باريس بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، نؤكد بقوة، من جديد، قلقنا إزاء العواقب المترتبة على تغير المناخ، وتصميمنا على أخذها في الحسبان في قوانيننا الوطنية ومنتدياتنا البرلمانية الإقليمية.

٢ - وتغيّر المناخ ناجم عن الأنشطة البشرية، وقد تم توثيقه الآن بما لا يقبل الجدل من خلال البحث العلمي المتواصل والمتعدد التخصصات على الصعيد العالمي. وثمة توافق علمي على وجود ظاهرة الاحترار المناخي (فوفقاً لآخر تقرير أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، يمكن أن تبلغ الزيادة في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة ٤,٨ درجات مئوية بحلول نهاية القرن)؛ وارتفاع مستويات سطح البحر (بما يصل إلى متر واحد بحلول عام ٢١٠٠، وهو ما سيؤثر على شخص من بين كل ١٠ أشخاص على كوكبنا، أي ما يتراوح بين ٦٠٠ مليون و ٧٠٠ مليون نسمة)؛ والزيادة في الظواهر الجوية البالغة الشدة (موجات الجفاف، وسقوط الأمطار بتواتر أكبر وكثافة أشد، واتساع رقعة المناطق الصحراوية). ويبدو بالتالي أن تغير المناخ يمثل تهديداً خطيراً لكوكبنا.

٣ - ويمكن أن نلمس الآثار الناجمة عن تغير المناخ في جميع أنحاء العالم. فهي تمثل مشكلة عالمية ذات تداعيات بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى. كما أنها تشكل تهديداً خطيراً لفرص الحصول على المياه، وتحقيق الأمن الغذائي، والصحة العامة، والتنوع البيولوجي، وهو ما يمكن أن يتسبب في حركات هجرة قسرية على نطاق واسع (قد ينجم عنها تشريد ما بين ٥٠ مليون و ١٥٠ مليون نسمة في الفترة الممتدة من الآن وحتى نهاية القرن)، وأن يهدد السلام في العالم، وأن يؤثر بوجه خاص على السكان في أشد البلدان النامية فقراً.

٤ - وستنتج الاتجاهات السائدة حالياً زيادات أعلى بكثير من درجتين مئويتين في مستوى الحرارة في الفترة الممتدة من الآن وحتى نهاية القرن. ويدعو تسارع الظواهر وما يصاحبها من تدهور وتغير إلى اتخاذ قرارات شجاعة على صعيد الحكومات والبرلمانات

وجهاً المجتمع الدولي، التي يتعين أن تضم جهودها في مواجهة واحد من أشد التهديدات خطورةً في تاريخ كوكبنا وأمام البشرية.

٥ - وفي هذا السياق، نؤكد من جديد على الحاجة الملحة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، والحد من الزيادة في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين بالمقارنة مع مستويات ما قبل العصر الصناعي، وفقاً للهدف الأساسي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وعلى نحو ما اتفقت عليه الحكومات في اتفاق كوبنهاغن المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٦ - ونكرر الإعراب عن اعتقادنا بأن مبادئ الإنصاف، والمسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل طرف تبعا للحالات الوطنية المختلفة، إنما هي مبادئ أساسية لاتخاذ إجراءات متعددة الأطراف بهدف التصدي لتغير المناخ، وينبغي إدماجها ضمن اتفاق باريس.

٧ - ونرى أن من الضروري أن يكون اتفاق باريس مبرماً بين الجميع ومن أجل الجميع، باعتباره اتفاقاً عادلاً ودائماً وناجحاً لمكافحة تغير المناخ على نحو فعال، والتعجيل باتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ على مدى العقود المقبلة. ولا بد لهذا الاتفاق من أن يراعي احتياجات وقدرات البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص أشد البلدان فقراً وأكثرها ضعفاً، وأن ييسر تحويل المسارات الإنمائية عن طريق نقل المعارف والتمويل من أجل البقاء تحت حد الدرجتين المئويتين، وأن يساعد كل بلد من البلدان على التعامل مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ.

٨ - وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يعالج الاتفاق بطريقة متوازنة مسائل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف ووسائل التنفيذ (التمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات) من باب الحرص على الشفافية الحقيقية في الأنشطة التي تنفذها البلدان، ومع وضع إطار مشترك لتحقيق هذه الشفافية.

٩ - وينبغي أن يكون الهدف ذو الأولوية للتكيف هو الحدّ من أوجه الضعف، ولا سيما لدى أشد البلدان تأثراً بتغير المناخ، وعلى وجه الخصوص الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك جزر مرجانية محددة في المحيط الهادئ، وبلدان أفريقية، وأقل البلدان نمواً، ومدن ضخمة محددة في المناطق الساحلية، والمناطق والبلدان الجبلية، إلى جانب تحقيق التنمية المستدامة المتكيفة مع تغير المناخ.

١٠ - ويتطلب تحقيق مصالح الأجيال المقبلة النهوض بتدابير طموحة في مجالي التخفيف والتكيف لصالح الزراعة المستدامة والمتنوعة، وأشكال الطاقة المتجددة وغير الكربونية

والمخفضة الكربون، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وإدارة الموارد الحرجية والموارد البحرية بقدر أكبر من الفعالية، وتنظيم فرص حصول الجميع على المياه.

١١ - وينبغي للأحكام المالية الواردة في الاتفاق أن تُولي الأولوية لتمويل عملية الانتقال إلى الاقتصاد الخفيض الكربون والمتكيف مع التغيرات المناخية. ونؤكد على الحاجة إلى زيادة تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق الهدف المحدد في كوبنهاغن، المتمثل في جمع ١٠٠ بليون دولار سنويا من أموال القطاعين العام والخاص بحلول عام ٢٠٢٠. ويكمن جزء من الاستجابة لهذا الهدف في مدى نجاح مبادرة الصندوق الأخضر للمناخ الذي تقرر إنشاؤه في كوبنهاغن، ليكون الصندوق المتعدد الأطراف الرئيسي في تمويل العملية الانتقالية في البلدان النامية. ولا بد للصندوق من تأمين التمويل الفعال للمشاريع على وجه السرعة، مع التقيد بمبادئ الإنصاف والشفافية والفعالية.

١٢ - وتشكل البحوث، وعمليات نقل التكنولوجيا والمعارف، والممارسات الجيدة، ودعم بناء القدرات في البلدان النامية بحلول عام ٢٠٢٠ وما بعده، عناصر أساسية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، تماما كالتخفيف التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري. وينبغي أن تكون هذه العناصر موضوع التزامات ملموسة وقابلة للقياس.

١٣ - ونلاحظ وجود تباين مثير للقلق بين الأهداف العالمية المتعلقة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة والحد من الزيادات في متوسط درجة الحرارة من جهة، والالتزامات الوطنية المعلنة من أجل تحقيق تلك الأهداف من جهة أخرى. ولذا نؤكد من جديد على أهمية المساهمات والالتزامات الوطنية لكل بلد من البلدان، على أساس المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة، من أجل المساعدة على تحقيق الأهداف العالمية. ونتعهد بممارسة أكبر قدر من اليقظة في وضع الصيغة النهائية المتعلقة بهذه المساهمات وتطبيقها في كل بلد من بلداننا، سعياً إلى سنّ تشريعات وطنية واضحة وطموحة بشأن المناخ، وحثّ الحكومات على تكييف تلك التشريعات على أساس النتائج المحققة. ونشدد على ضرورة إجراء استعراض سنوي لالتزامات كل بلد من البلدان لكفالة أن تكون القوانين الوطنية متوافقة مع أهداف خفض الانبعاثات.

١٤ - ونؤيد اتباع نهج قائم على برنامج للحلول يُراد به المساعدة على النهوض بطموحات جميع البلدان، عبر تقديم حلول يتم إدراجها ضمن استراتيجية إنمائية قليلة الانبعاث الكربوني، تكون متوافقة مع هدف الدرجتين المتويتين، ويؤخذ بها عن طريق مبادرات محددة وواسعة النطاق للجهات الفاعلة غير الحكومية، بالإضافة إلى الالتزامات التي تتعهد بها الدول. ونرى أن من الضروري لجميع الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع

المدني (المؤسسات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية) أن تعمل على دعم وتعزيز برنامج العمل هذا، الذي يراد به وضع تدابير فورية دون انتظار بدء نفاذ اتفاق باريس في عام ٢٠٢٠. وينبغي أيضا السعي إلى إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة، ولا سيما السلطات المحلية، والجهات الفاعلة الاقتصادية، والوكالات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، وتشجيع تلك الشراكات.

١٥ - ولا بد أن يشمل اتفاق باريس ليس الدول فحسب، إنما جميع الأفراد أيضا، ولا سيما الشباب، في ظل احترام التنوع الثقافي والإقرار كذلك بمبدأ المساواة بين الجنسين باعتباره من المبادئ الأساسية، على أساس المراعاة المنهجية للمبادرات العديدة الفعالة التي اتخذتها النساء للمضي قدما بوصفها مبادرات تشكل جزءا من برنامج الحلول، وضرورة مشاركة المرأة على نحو أوثق في المفاوضات الدولية. ويتعين الاستعانة أيضا بجميع القوى التي تكوّن الثقافة الإنسانية والعلمية في إطار الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ.

١٦ - ويشكل تعزيز وتنفيذ التدابير الإقليمية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة قضية رئيسية من قضايا المناخ. ونحن ندعم الالتزامات التي تعهدت بها المجتمعات المحلية في مكافحة تغير المناخ. إذ تُعدُّ الأقاليم بل وينبغي أن تكون من الجهات الفاعلة الأساسية في عملية الانتقال نحو نموذج اقتصادي خفيض الكربون أو خالٍ من الكربون، باعتبارها أول الجهات المتأثرة بالعواقب التي يترتب عليها التغير المناخي. ولا بد للبرلمانات من أن تشجع هذا الجهود وأن تعمل على تيسيره.

١٧ - وفي إطار تشجيع المطوّرين والمبادرين في هذا المجال على الإسراع بأعمالهم، نود الإعراب عن أمنيّتنا في أن يساعد مؤتمر باريس والاجتماعات اللاحقة على توليد الزخم اللازم لهذه العملية، ونقل الرسالة المتعلقة بما هو متاح من فرص اقتصادية واجتماعية في سياق جهود مكافحة تغير المناخ. ويجب أن يؤدي اتفاق باريس، على غرار الاتفاقات التي ستبعه، إلى إيجاد حلول حقيقية ومشاركة.

١٨ - ويتعين ألا تكون مكافحة تغير المناخ عقبة في طريق التنمية. ولذا لا بد من رفع هذين التحديّين معا. ويجب أن يكون اتفاق باريس متمشيا تماما مع أهداف التنمية المستدامة المعتمدة في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ومع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥.

١٩ - وستعمل البرلمانات على تشجيع البحث عن حلول ابتكارية في جميع المجالات، أي التخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا والشفافية وبناء القدرات، وكذلك على تطبيق العناصر العلمية والتربوية في هذه العملية. وتتعهد البرلمانات، في جملة أنشطة، بتوجيه الاهتمام بوجه خاص إلى إنشاء نظام لرصيد انبعاثات الكربون المسموح بها، في جملة تدابير أخرى ذات صلة.

٢٠ - وللبرلمانيين دور أساسي يضطلعون به للإسهام في نجاح سياسات مكافحة تغير المناخ. وهم يتحملون جزءا من المسؤولية عن تنفيذها تنفيذًا فعالًا. كما أنهم يشكلون، في إطار وضع واعتماد وتعديل التشريعات، والموافقة على الميزانيات الوطنية، ومساءلة الحكومات، جزءا رئيسيا من عملية وضع الاتفاقات الدولية بطريقة فعالة. لذا فإننا نتعهد بممارسة سلطاتنا ومسؤولياتنا بكل ما لدينا من طاقة بغية مكافحة اضطرابات المناخ على الصعيد العالمي.

٢١ - ونود أن تكون الاتصالات فيما بين البرلمانات وسيلة لتعزيز القدرة البرلمانية على تنفيذ ورصد التشريعات المناخية ونشر الممارسات الجيدة. وعلينا كفالة أن تكون المسائل المتعلقة بتغير المناخ مدرجة على نحو منهجي في جدول أعمال الاجتماعات البرلمانية الدولية. ونعرب عن رغبتنا في أن يجري، في الدورة ١٣٤ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المزمع عقدها في لوساكا، اعتماد خطة عمل برلمانية بشأن تغير المناخ. وستتيح الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في المغرب في عام ٢٠١٦، فرصة لتقييم دور البرلمانات في أنشطة التعبئة الهادفة إلى مكافحة تغير المناخ. وينبغي تطوير التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئات الأمم المتحدة المختصة لكفالة متابعة اتفاق باريس.

٢٢ - ونطلب أن تجري إشارة صريحة إلى دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في اتفاق باريس، وأن تكون التزاماتنا على النحو المبين في هذه الوثيقة مرفقةً بالوثائق الختامية لمؤتمر باريس.